التخلف السياسي وتراجع مستوى البناءات الفكرية والمؤسساتية للدولة

Political backwardness and the decline in the level of the intellectual and institutional structures of the state

إسماعيل بوقنور

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر bouguennour.ismail@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 **تاريخ القبول:** 2021/05/31 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تعتمد العديد من الدراسات الإقتصادية، على توضيح مفهوم التخلف من خلال ابراز مدى تحقيق هذه الدول لمستوى إقتصادي معين، بالاضافة إلى مؤشرات الدخل العام، بينما تركز الادبيات السياسية على شكل المؤسسات السياسية، ودرجة الوعي السياسي للنخبة، نهيك عن البناء الإجتماعي للدولة، وفق مضامين تتعلق بالمشاركة السياسية والتعقيد المؤسساتي، والفصل بين السلطات، وهذا ما يميز الدول التي حققت معايير التنمية السياسية، والدول التي تظهر فيها سمات التخلف السياسي بشكل واضح، ورغم أن العديد من الدول تسعى للخروج من دائرة التخلف، عبر وضع سياسات تنموية وسياسية، إلا أن اغلبيتها لا ترتقي لمستوى التنمية الحقيقية، كما أن معظم الدراسات التي ركزت على مفهوم التخلف وأبعاده وسماته، لم تتفق في السبب الرئيسي للظاهرة. في هذه الورقة نحاول التركيز على طبيعة البناءات الفكرية في الدول المتخلفة، وتراجع هذه المعايير في مؤسساتها.

الكلمات المفتاحية: *التخلف؛ التخلف السياسي؛ المؤسسات ؛ التحول الديمقراطي؛ البناء الإجتماعي.*

Abstract:

Many economic studies rely on clarifying the concept of underdevelopment by highlighting the extent to which these countries achieve a certain economic level, in addition to indicators of public income, while political literature focuses on the form of political institutions and the degree of political awareness of the elite, not to mention the social structure of the state, according to the contents related to With political participation, institutional complexity, and separation of powers, this is what distinguishes countries that have achieved the criteria for political development, and countries in which the features of political backwardness are clearly visible. In this paper, we try to focus on the nature of intellectual structures in backward countries, and review these standards in their institutions.

Key words*: backwardness; Political backwardness; Political institutions; Democratic transition; Social construction*

* **المؤلف المرسل: إسماعيل بوقنور:** bouguennour.ismail@univ-guelma.dz

مقدمة:

يطرح واقع الدول المتخلفة تساؤلات عديدة، حول الأسباب التي ساهمت في بقائها بهذا التراجع في العديد من الميادين، خاصة بعد استرجاع أغلبها لسيادتها وتسلمها مهام تسيير اقتصادها، ولو بشكل نسبي، هذا الأمر جعلها تعاني العديد من الأزمات، على خلاف انهيار في البنى الإجتماعية وتراجع دورها لصالح المؤسسات الغير دولاتية دولية كانت أو محلية، بالإضافة إلى أنها ورثت اقتصادات هشة، وهياكل قاعدية عاجزة تماما، نهيك عن المؤسسات السياسية التي أنشأتها، فمعظمها إما مسها التخلف وسوء التسيير، أو تراجع بفعل انتشار الفساد السياسي والإداري.

ولا يزال تبرير أسباب هذا التراجع يتأرجح بين من يرى أن الدول النامية هي سبب التدني الحقيقي، بفعل سياساتها الضعيفة وتسييرها الغير راشد، وأنظمتها المستبدة، والطرف الأخر يلقي باللوم على الدول المتقدمة التي ساهمت في هذا التراجع بفعل السياسات الإستعمارية وأنظمتها تجاه دول الجنوب، التي تعتمد على تكريس التبعية واستغلال ثرواتها.

ويسوق الحديث نحو التخلف السياسي إلى التركيز على بعض الجزئيات في الخلل الواقع على مستوى المؤسسات والأطر الفكرية، في عقيدة الأنظمة المتخلفة، لذلك نحاول طرح إشكالية قوامها: **كيف نفسر ظاهرة التخلف السياسي من خلال البناءات الفكرية والمؤسساتية للدولة**؟

لهذا، فمن جانب البناء النظري للظاهرة، فقد تعددت الاتجاهات والمقاربات في دراسة و تفسير مفاهيم التنمية والتخلف وفقا لاتجاهات المتخصصين والمفكرين والمهتمين بهذا المجال، و بالتالي ظهرت اتجاهات متباينة تسعى نحو إيجاد نظرية في التخلف، و لذا توجد عدة اتجاهات أساسية يحاول كل منها معالجة هذا الواقع من وجهة نظره، وكانت المقاربة الأكثر شيوعاً للتخلف تقوم، في الماضي، على أساس تمثيل «التخلف» بـ «الفقر» بوجه عام، وذلك اعتماداً على مؤشرات جزئية كالتغذية والصحة والأمية وعدد الوفيات، أو على مؤشر تأليفي، هو متوسط دخل الفرد.

ولغرض الإجابة على التساؤل المطروح، نحاول الإعتماد على المقترب البنائي الوظيفي في تفسير ظاهرة التخلف من خلال التركيز على طبيعة أدوار الدولة السياسية، وحركية النظام ككل، كما سوف نستعين بالمنهج التحليلي، الذي يتم من خلاله تبرير عناصر الإشكالية إلى:

أولا: **ظاهرة التخلف**: مقاربة الظهور والانتقال

ثانيا: **التخلف السياسي**: المفهوم والمؤشرات

ثالثا: **المضامين الفكرية**، والإجتماعية للتخلف السياسي

رابعا: تراجع بناء **المؤسسات السياسية** للدولة

وسيكون التفصيل في الدراسة كما يلي:

1- **ظاهرة التخلف: مقاربة الظهور والانتقال**

برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على استقلالها، وزاد من استعماله في العديد من الكتابات بداية من الخمسينات، وتجمعت خلال فترة قصيرة آلاف المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف، ذاهبة في كل اتجاه ومنطقة من محطات مختلفة ومنظورات

متنوعة، لدرجة صار يصعب معها على الباحث تنسيق هذه المعطيات في كل توليفة توضح نظريات التخلف وتعريفه، وظهر خلاف بين محاكات ظاهرة التخلف وحول منظوراته، ويرجع هذا الخلاف إلى تعدد من تعاطوا مع هذه المسألة، فبعد أن كانت حكرا على البعض من علماء الإقتصاد أصبحت شأن العديد من الباحثين من مختلف الإختصاصات يخوضون فيه على غرار: علماء إجتماع، والسياسة، والقانون والتاريخ، وحتى الجغرافيا..

وقد إزداد الاهتمام بأدبيات " **التخلف** " بشكل كثيف ومتصاعد، ومتعدد الأوجه والمنطلقات، وساهمت بالأساس مهمات ومشاكل النهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تلك البلدان، على طرح هذه الظاهرة في أولوية أجندات العديد من الدراسات والأطروحات في مجال العلوم الإنسانية بشكل عام، وفي منتديات ومؤتمرات الدول والمنظمات العالمية والإقليمية والشعبية بشكل خاص، وللإحساس بأهمية هذه الظاهرة، نشأ فرع من علم الاقتصاد عرف " **بإقتصاد التخلف** "، ثم ما لبث حتى برز فرع " **علم اجتماع التخلف** " (حجازي 1992، ص.18) .

بل إن الأمر وصل إلى محاولة إيجاد صيغ نظرية "**سيكولوجية** " خاصة بالتخلف، وانتقلت الدراسات إلى الجانب السياسي وأصبحت تقاس الدول بمدى تحقيقها لبرامج التنمية السياسية والخروج من دائقة التخلف السياسي، كل هذا وفق منظورات ومقاربات سياسية تنموية خاصة سوف نتناولها في هذه الدراسة.

وفي بداية الدراسات حول موضوع التخلف، بدأت تظهر انتقادات كثيرة «**لنظرية التخلف**»، والتي وضعها التيّار الانتقادي، وتتزايد القناعة في أوساط الاقتصاديين، المعنيين بدراسة مشكلات التنمية في البلدان المستقلة، بأن عملية نقل الفائض من ما سمي بالمحيط إلى **المركز**، لا يمكن أن تفسر غياب التنمية في البلدان التابعة، وأن التنمية ليست بالضرورة الوجه الآخر للتخلف، وأنه ما أن تعد زيادة الإنتاجية جوهر التطور الرأسمالي، حتى يصبح ازدهار المركز بعيداً عن أن يكون على حساب أي طرف آخر. وقد ساعدت هذه الانتقادات على ظهور إسهامات نظرية جديدة كان من بينها إسهام الاقتصادي «**سمير أمين**»، التي استند إلى فكرة «**التخصص غير المتكافئ**»، وتتلخص في أن عملية التراكم وعملية التطور يجب تحليلها بوصفها عملية واحدة على المستوى العالمي، لأن التراكم في المركز عملية «**متمحورة على الذات**» ومحكومة بآليتها الداخلية الخاصة، في حين يكون التراكم في الأطراف «**تابعاً**» أو«**خارجياً**»، مقيداً بالعلاقة بين المركز والأطراف (أمين 1978، ص.150).

كما يرى أن الرأسمالية التي تطورت في المركز في وقت مبكر ، حققت سبقاً هائلاً في الإنتاجية مدة ظلت فيها الأجور متدنية، وعندما بدأت الأجور ترتفع، كانت دول المركز قد حققت سبقاً في مجال الإنتاجية، ظل كافياً لتحقيق تكاليف أقل في معظم القطاعات الصناعية، وأن الأجور، التي صارت تزيد بالتوازي مع الإنتاجية، ولدت انحداراً في معدل الربح لم يكن من الممكن التعويض عنه إلا عن طريق زيادة الاستغلال في الأطراف (أمين، 151).

فالدول النامية تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية صورها علماء الاقتصاد، في الدول المتقدمة، على أنها أسباب لتخلف التنمية الاقتصادية في هذه الدول، غير أن الباحثين في الدول النامية ينظرون إلى هذه المشكلات على أنها مظاهر نتجت عن العلاقة غير المتكافئة بين الدول الصناعية المتقدمة

والدول النامية، وما هي إلا عوامل تكريس للتخلف ولإعادة إنتاجه، بل أنها أعراض للتخلف ذاته وليست أسباباً له(بن عمار 2004، ص.39).

فغالبية الدول النامية التي استقلت عن الحقبة الاستعمارية ورثت تركة ثقيلة من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المشوهة وغير المؤهلة، وأُتبعت للدول الاستعمارية فيما بعد ضمن برامج المساعدات والمديونية. غير أن حالة التخلف بقيت رغم مرور سنين طويلة على انتهاء مرحلة الاستعمار، سواء بفعل أدوات الرأسمالية والتبعية للدول المتقدمة بصورها المختلفة، أو بفعل تفاقم المديونية واشتداد أزمتها، فضلاً عن إسهامات الدول النامية ذاتها التي أبقت على ظاهرة التخلف وعمقتها.

كما برزت اتجاهات جديدة كلياً في دراسة التخلف، انطلقت من أن المحاولات النظرية التي ركزت على البعد الخارجي في فهم تخلف بلدان «**العالم الثالث**» ، لم تقدم إجابة واضحة عن سؤال هام هو: ما هو دور القوى المحلية في إنتاج التخلف؟.

ومع أن هذه الاتجاهات الجديدة لم تتجاهل دور العوامل الخارجية العالمية، إلا أنها رأت أن بنى المجتمع المعني وطابع علاقاته الاجتماعية هي التي تحدد في التحليل الأخير شكل التأثير الخارجي ومداه، وعليه، فقد انكبّت هذه الاتجاهات على تشخيص الآليات الداخلية للتخلف والتبعية، من خلال تحليل **البناء الاجتماعي والسياسي للبلدان المتخلفة** تحليلاً يكشف ما فيه من أشكال الاستغلال والسيطرة، وفهم طبيعة أنظمتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ودور الطبقات الاجتماعية المهيمنة فيها، ودراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي وبين أنماط الإنتاج المختلفة المتعايشة في داخله. وفي السنوات الأخيرة، أظهرت تجربة بعض البلدان الآسيوية، مثل كورية الجنوبية وتايوان، أنه من الممكن تحقيق شكل من أشكال فك الارتباط مع «المركز» من دون أن ينتج عن ذلك نظام غير رأسمالي ولا انفكاك عن النظام الرأسمالي العالمي، وذلك على عكس ما كان يعتقد أنصار مدرسة التبعية، القدامى والمحدثون، الذين رهنوا على إمكانية حدوث تنمية في بلدان «المحيط»، بالدخول في قطيعة مع «المركز» والانفكاك عن النظام الرأسمالي العالمي (محمد الشريف 2021، https://bit.ly/38l9BvQ)

2- التخلف السياسي: المفهوم والمؤشرات

اجتهد العديد من الدارسين في بيان الخصائص الرئيسية للنظام السياسي في البلدان المتخلفة، وأوجه اختلافه عن النظم السياسية المتقدمة، مثل عدم الاستقرار، وعدم التكامل السياسي والاجتماعي، وغياب العقلانية في اتخاذ القرار السياسي، وهي خصائص تميز بدورها العديد من العناصر التفصيلية مثل الانفصال بين الحاكم والمحكوم، وانعدام المشاركة السياسة، والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية، وانعدام المؤسسية السياسية وغياب الاتفاق العام حول هوية المجتمع، وضعف الولاء للدولة والمجتمع (حرب 1987، ص.13).

فيعرف **التخلف السياسي** على أنه "ضعف قدرات النظام السياسي على تعبئة أفراده ومؤسساته بدرجة كافية لتحقيق أهدافه العليا، والعجز عن بناء نسق جديد من القيم السياسية التي تدفع من مكوناته إلى إكتساب إتجاهات بناءه والإنخراط في سلوك مشارك"(حرب، ص.25). أي انه مرتبط بضعف مؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية وعجزها عن تحقيق أهدافها العليا، بما يقود إلى حالة من عجز النظام السياسي عن

الإستجابة للوظائف سريعة التغيير، والتي تسمح له بالتحكم في البيئة، مما قد يؤدي إلى زعزعة النظام وضعف درجة القبول لدى الأفراد وخلق فجوة من عدم الثقة قد تعبر عن نفسها في حالة من الحالات اللاتوازن وعدم الإستقرار (شراب 1998، ص.24)

ويمكن أن نوجز أهم خصائص التخلف السياسي فيما يلي:

1- تقليدية السلطة السياسية.
2- غياب المشاركة السياسية.
3- انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.
4- عدم المساواة السياسية(شراب، ص.25).

وجاء **في موسوعة علم السياسة** أن الاتجاه السائد في الأوساط الغربية خاصة في أمريكا هو أن الدولة تعتبر متخلفة سياسيا إذا لم يكن بالوسع تصنفها وفق نموذج الديمقراطية العمومية، أي على أساس نظام تعدد الأحزاب والنظم الانتخابية، والتمثيلية، ومقدار تداول الصحف والمجلات والاتفاق على المبادئ الأساسية للحكم، والاستقرار السياسي، هذا الأخير عد أهم معيار من المعايير الموضوعية في قياس التخلف السياسي.

كما اقترن مفهوم التخلف السياسي بمفهوم التنمية في الكتابات العربية، فلم تهتم بتعريف المصطلح وتوضيح أبعاده، استنادا إلى أن المفهوم أصبح بديهيا وليس بحاجة إلى تعريف، حتى اختلط المعنى العلمي بالمعنى الشائع، الذي لا يستند إلى أساس صحيح من الاستخدام (خليفة 1983، ص.22).

أما مفهوم التخلف السياسي عند **محمد نصر عارف**، فقد ربطه بالتنمية الذي يعبر عن المجتمعات الغير أوروبية وتأخرها عنها، وهذا ما طرحته نظريات مراحل النمو حيث حددت المعايير والمؤشرات التي تصنف الدول المتخلفة والدول المتقدمة. ويرى أن التخلف السياسي ظاهرة شاملة تسيطر على المجتمع غير الأوربي متعدد الأبعاد والجوانب، تؤدي إلى محدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسي، وعدم عقلانيته، مع سيطرة ثقافة غير ديمقراطية وغير علمانية، ولا تشجع على المشاركة، وقد ترتبط الدولة المتخلفة بهيمنة الحزب السياسي الواحد أو التنظيم السياسي الواحد، وقد تعاني من عدم الاستقرار وعدم التكامل، ووجود فجوة هائلة بين الأعباء والموارد والاعتماد على تصدير سلعة واحدة، والتبعية الاقتصادية للخارج، والاعتماد الشديد على القروض الخارجية، وشيوع البطالة، وضعف الميل للادخار، وتفشي الأمية والفقر الشديد، وانفجار النمو السكاني، واتساع الهوة بين الطبقات" (عارف 1994، ص.237).

ويرى الدكتور **عمار بوحوش** أن سبب تحقيق أوربا لنهضتها السياسية والاقتصادية مر عبر مراحل، بداية بإنتقال السلطة السياسية بالتدرج من يد الحكام إلى الهياكل السياسية التي أصبحت قادرة على تحمل الأعباء الثقيلة وحل المشاكل التي تواجه السكان قبل استفحالها، والعامل الثاني هو قبول الأفراد والجماعات بالعمل في نطاق القوانين التي تسطرها القيادة السياسية وعدم التمرد على هذه الأخيرة مادامت القرارات تمثل الإرادة الشعبية وليست إرادة الملك او العائلات الاوربية التي كانت مستأثرة بالحكم، والعامل الثالث هو أن دور الحكومات الأوربية قد تغير تبعا لتغير العلاقات التي تربط بين الأفراد والمنظمات، فأصبحت لا تكتفي بسن القوانين وحماية الملكية الخاصة بل تقوم بدور الحكم المنصف بين الفئات المتنافسة على الثروة والنفوذ

وحماية مكتسباتها التي تحققها. وهذه العوامل لم تستطع دول العالم الثالث تحقيقها وهو ما زاد من حدت تخلفها السياسي، وزاد من تعميق الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة (بوحوش 1974، ص.160).

وارتبط التخلف السياسي بالتخلف الاقتصادي على أساس أن كلاهما يعمقان عوامل التخلف، فمن الصعوبة بما كان الفصل بينهما، بحكم أن التخلف ظاهرة كلية متكاملة ومترابطة العناصر، فكل منها يقود إلى الأخر. وهناك أكثر من اتجاه في تعريف فهناك اتجاه يعرف التخلف الاقتصادي " بأنه حالة الدولة التي لم يصل مستوى الاستهلاك فيها الى مستوى مرض بسبب قصور الكفاءة الإنتاجية عن بلوغ المستويات الممكنة التي حققتها البلدان المتقدمة " (غانم 1981، ص.58) ، وهناك من يفسر الخلف من منطلق أسلوب الإنتاج السائد في الدولة، ولذلك تعرف الدول المتخلفة بأنها " دولة ذات أسلوب الإنتاج المتخلف وذات البناء الفوقي المتخلف" (غانم، ص.58) ، وعموما يتفق الباحثون حول خصائص الدول المتخلفة اقتصاديا في العناصر التالية:

- الاعتماد على إنتاج المواد الاستخراجية.
- انخفاض نصيب الدول النامية من الدخل العالمي فهي لا تحصل على اكثر من 30%.
- انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.
- ارتفاع المديونية الخارجية.
- قطاع صناعي تقليدي استهلاكي.
- التبعية الاقتصادية للخارج. وهذه نقطة جوهرية في تحديد ملامح التخلف .
- الاعتماد على الواردات أكثر من الصادرات حيث لا يزيد نصيب هذه الدول من الصادرات على13% ولا يتجاوز حجم تجارتها 07% من حجم التجارة الدولية.(شراب، ص. 23)

وقامت مقاربات للتخلف على أساس التفسير الاجتماعي للظاهرة، إذ رأى أنصار هذا التفسير أن كوابح التنمية في مجتمعات «العالم الثالث» تكمن، أساساً، في المؤسسات الاجتماعية وفي طرق التفكير والعادات الغالبة في المجتمع، أي في البنية الاجتماعية والعقلية للسكان.

كما قامت مقاربات للتخلف على أساس التفسير التاريخي، من أبرزها مقاربة و.و.روستو، الذي أشار إلى وجود خمس مراحل، يمر بها كل مجتمع من المجتمعات، في إطار عملية تطوّرية واحدة و متسقة، والتخلف يمثل المرحلة الأولى وهي مرحلة المجتمع التقليدي.

ويمكن تلمس ثلاثة اتجاهات في تفسير السمات البنيوية للتخلف وهي:

- **الاتجاه الماركسي** الذي ينسب، على أساس النظر إلى الامبريالية بصفتها مرحلة تاريخية في تطور الرأسمالية، إلى العوامل الخارجية العالمية، دوراً حاسماً في تكوين البنية الحالية للبلدان المتخلفة.
- **. الاتجاه الذي يؤكد دور العوامل الخارجية**، ولكن من دون أن يحلل منبعها التاريخي والاجتماعي، ومن دون انتقاد الأثر الاستعماري والتقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، بنقد منبعهما أي النظام الرأسمالي العالمي.

- **الاتجاه الذي ينظر إلى بعض العوامل الخارجية بوصفها من عوامل التخلف**، ولكن من دون أن يعطي هذه العوامل الأهمية الحاسمة، بل يُرجع دور العوامل الخارجية وتأثيرها السلبيين إلى عوامل داخلية صرفة. (ماهر الشريف، https://bit.ly/2SFoYtE)

وتتلخص أهم **مؤشرات** التخلف السياسي في:

- التجزئة والانقسام الداخلي: حيث يسبق الولاء للأسرة أو القبيلة أو الإقليم ــ في كثير من الأحيان ــ الولاء للدولة، وتقدم نيجيريا نموذجا هاما في هذا الشطر حيث تتم التجزئة والانقسام وفقا للانتماء الديني والذي يتوافق إلى حد كبير. مع الانتماء الإقليمي /الجغرافي، بل ومع التمايزات العرقية.

- تتصف الصفوة السياسية بدرجة كبيرة من الانغلاق والجمود والتوالد الذاتي، على الرغم مما قد يتميز به المجتمع من قابلية عالية للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا والوسطى، بمعنى أن دائرة الاختيار السياسي ضيقة للغاية بل ومغلقة.

- ضعف مستوى المشاركة الشعبية، وعدم فعاليتها، واعتماد معظم هذه البلدان إما على التعيين كأسلوب للاختيار أو على الاستفتاءات التي لا تعدو أن تكون إجراءات شكلية لتحديد اختيارات المواطنين.

- غلبة مظاهر عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم توافر العدد الكافي من المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب كافة القادمين الجدد إلى الحياة السياسية، خصوصا الذين يسعون لأن يكون لهم دور مؤثر في الحياة السياسية.

- زيادة الدور الذي تلعبه أدوات الضبط الاجتماعي أو القمع السياسي كالمؤسسة العسكرية وأجهزة الشرطة والبوليس والاستخبارات على حساب المؤسسات المدنية من فنية وبيروقراطية (القدومي، 1985، ص ص 83-99).

ونتيجة لما سبق، وارتباطا به، تتعدد الانقلابات العسكرية في هذه الأقطار كوسيلة إما للانقضاض على السلطة، أو لتقديم وعود للتغيير، أو كوسيلة لحسم الصراعات السياسية ولا شك أن المتابع للتطورات السياسية في دول العالم الثالث يمكنه أن يرصد هذه الانقلابات ومحاولات الانقلابات كل عام سواء في أقطار إفريقية، موريتانيا، تونس، نيجيريا أو آسيوية . أفغانستان، باكستان، بنجلاديش... الخ.

3- المضامين الفكرية، والإجتماعية للتخلف السياسي:

تتميز الدول المتخلفة بتراجع العديد من المؤشرات المهمة في بناء الدولة واستقرارها، كما أن هذا التراجع ساهم في خلق بيئة سياسية هشة تجعل منها عرضة لكل اشكال الفساد السياسي والاستبداد العام، ومن بينها:

أ- تدني مستوى التعبئة الاجتماعية والسياسية:

يقصد بالتعبئة تنشيط وتحريك الأفكار والعناصر المختلفة، بما فيها الأفراد نحو أهداف وغايات جديدة، وقد ارتبطت فكرة التعبئة الاجتماعية والسياسية لدى مفكري التنمية بعمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي أحدثتها عمليات التصنيع والتعليم واتساع المدن والاتصالات والمواصلات...

وهي أيضا تحريك المجتمع بكل قطاعاته للمشاركة الايجابية لتحقيق الأهداف المطلوبة، كما لا بد أن تشمل التعبئة الإجتماعية والسياسية الفواعل الرسمية وغير الرسمية في المجتمع من قادة الرأي، والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، الأفراد..

ويرى **كارل دوتش** ***K.Deutsch*** أن التعبئة هي: " العملية التي تتداعى من خلالها معظم الالتزامات الإجتماعية والإقتصادية والنفسية القديمة، يصبح الناس من خلالها مهيئين لأنماط جديدة من التنشئة الإجتماعية والسلوك" (الزيات 2000، ص.44). وعملية التعبئة، بمعنى تنشيط العناصر، وأيضاً المزيد من التصنيع والتحضر، قد تؤدي إلى نمطين من النتائج:

أولا- تزايد الحجم، أي زيادة عدد الأفراد والجماعات الذي يصبحون أكثر اهتماماً وأكثر استعداداً للمشاركة في العملية السياسية.

ثانيا- المزيد من التنوع، حيث تدخل جماعات جديدة، وتبدأ مطالب جديدة في الظهور، بما تتيحه التعبئة لهذه العناصر والمطالب الجديدة من الظهور جنبا إلى جنب مع التطور الكمي.

إذاً فإن التعبئة تحدث تطورات كمية ونوعية قد تتجاوز كل التوقعات، كما قد تفوق كل الإمكانيات المتاحة في مقابلتها وتلبيتها ما يؤكد ضرورة العقلانية من جهة، والإبطاء من عملية التعبئة ذاتها وتنظيمها وضبطها من ناحية أخرى.

وتعتمد التعبئة والحركات الاجتماعية في عملية التنمية السياسية، على قدرات الشعب في إنشاء علاقات والبحث وتقديم نصائح وأخذ توصيات. فالبيئة الاجتماعية المعاصرة التي تتسم بتشبع كبير بالمعلومات بالإضافة إلى تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والإعلام الجديد أصبحت تمثل «الثورة الرابعة للمعلومات» مع تداعيات مهمة جدا على التعبئة السياسية والفعل السياسي (قيراط 2021، https://bit.ly/3nuXoZW).

من هنا فإن غياب هذه المستويات يضعف من قدرة النظام السياسي على تطوير الأداء، والنمو في إطار الموارد والإمكانيات المتاحة. ولا يتحقق ذلك طالما كان النظام غير قادر على الاستجابة لتلك الظروف المستجدة، وضبطها وتنظيمها. وهذا لا يعني إلغاء التعبئة أو تجميدها، وإنما الاستجابة والمرونة في مواجهة المطالب والتيارات الجديدة.

ب- الأيديولوجيا السياسية كمحدد لتغيير البناء الفكري:

تكاد الايديولوجيا في الاستعمال اليومي أن تكون مرادفة للسياسة، وكأن الايديولوجيا هي مضمون السياسة وكأن السياسة هي التطبيق العلمي للايديولوجيا. وهذا الترادف لا يخلو من الصواب لأن الايديولوجيا مرتبطة ارتباطاً قوياً بالسياسة والسلطة. فكل سياسة وكل سلطة تتضمن إيديولوجيا وتصادر عليها صراحة أو ضمناً، كما أن كل إيديولوجيا تتضمن نظرة للمجال السياسي وتستهدف في النهاية الوصول إلى السلطة على الأقل لتطبيق واختبار نظرتها..

وهناك العديد من الاتجاهات المفسرة للايديولوجيا، من بينها الاتجاه الذي يقوده **كارل بوبر** ***K. Bopper*** ويرى بأنها: طريقة للتفكير السياسي، كما يعتبرها نظاما فكريا شاملا ومغلقا. فلا يقتصر هذا النظام على كل القضايا السياسية والأخلاقية والإجتماعية، بل هو – أيضا – نظام لا يمكن دحضه فعليا، إذ هناك

دائما شرح داخل الايديولوجيا لأي انحرافات ظاهرة عن تنبؤاتها. وبالنسبة الى بوبر ينبغي أن يكون التفكير الايديولوجي معارضا لـ " **التنظير العلمي** "، الذي ينتج دائما فرضيات قابلة للتفنيد، وتتكون المنهجية العلمية بالنسبة إلى الامور الاجتماعية في التفسيرات الجزئية النامية حول كيفية عمل الاشياء واختبارها، وليس بوجود نظرية كبرى تفسر كل شيء، كما يمكن إستخدام "الايديولوجيا" بطريقة أكثر مرونة لتعني أي مجموعة متماسكة من المبادئ السياسية. وفي هذا يمكن تصنيف الليبرالية، والشيوعية، والسياسة المحافظة، أنها " ايديولوجيات " أو مذاهب فكرية. (دي تانسي 2012، ص.130، ص.132).

وتعرف الأيديولوجيا أيضا من عدة اوجه منها التكوينية، والبنائية، والوظيفية حيث يعتبرونها:

- **وجهة النظر التكوينية**: بأنها مجمل النظريات والمذاهب والمفهومات التي تشكل البنية الفكرية لعصر معين أو لمرحلة تاريخية محددة.
- **وجهة النظر البنائية**: فهي نسق من الافكار يتضمن بعض الافكار والقيم، وهي اطار من المعتقدات والتصورات – الواقعية والمعيارية – التي تهدف الى تفسير الظاهرة الاجتماعية المعقدة، من خلال منظور يوجه ويبسط الخيارات السياسية – السياسية التي تواجه الافراد والجماعات.
- **وجهة النظر الوظيفية**: فهي مجموعة من الافكار والقيم والرموز التي تعبر عن رغبات ومصالح الطبقة او الجماعات التي تتطلع إلى السلطة، وتسعى إلى تغيير الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي بما يخدم مصالحها (الزيات، ص.19، ص.21).

وتؤدي الايديولوجيا في المجال السياسي وظيفتين أساسيتين " **نظرية وعملية**" . فالايديولوجيا في عمقها اجتماعية وعملية، فهي ليست نظرية في المعرفة، ولا تهمها الحقائق والمعارف إلا من حيث هي موظفة لخدمة موقع أو سلطة شخص أو هيئة. وهي لا تستهدف تقديم معارف بريئة وخالصة للمنضوين بقدر ما يهمها تعبئتهم وحشو أذهانهم ونفوسهم بالحقائق والمعلومات ليتحركوا في المجال ولينجزوا الأهداف ويكتسحوا المواقع.

فمعظم الدارسين في حقل التنمية **والتخلف السياسي**، يتفقون على أن نجاح المجتمع في مجابهة الصعوبات إنما يعتمد على توجيه وإدارة التنمية السياسية بأعلى مستوى من الكفاءة، من خلال إطار فكري وأيديولوجي واضح، ومن هنا كان التعويل على الأيديولوجيا من أجل المساعدة في الإسراع بالتنمية. (الزيات، ص.44)

4- تراجع بناء المؤسسات السياسية للدولة:

المؤسسات السياسية من شأنها ترسيخ قواعد وأسس المبادرة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين، وهي توفر اليات تمكين الافراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة (القصبي، 2006، ص.142).

ويرتبط بناء المؤسسات السياسية بالتطور الإجتماعي وبمستوى التحديث، وعليه فإن العلاقة بين المؤسسات السياسية والقوى الإجتماعية داخل النظام السياسي من شأنها أن تحدد مستوى الجماعة السياسية (غانم، ص. 175). ويتوقف مستقبل هذه الاخيرة على قوة المؤسسات السياسية.

فعملية بناء المؤسسات هي **وصول النظام السياسي إلى مستوى معين من التكوين النظامي**، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالمؤسسات الرسمية أو الطوعية، **ويقصد بالتكوين النظامي تلك العملية التي تهدف إلى تطوير أنماط مستقرة للتفاعل الإجتماعي، وترتكز على قواعد رسمية، وقوانين وتنظيمات وعادات وتقاليد**، والتكوين الإجتماعي يجعل من الممكن التنبؤ بالسلوك الإجتماعي للأفراد، ويرتبط أيضا بنسق للجزاءات يحدد عقوبات معينة لكل سلوك يخرج على أساس هذا التكوين، كما يوفر نسقا من العلاقات الإجتماعية المنظمة، وهو يوجد في كل المجتمعات، ولكن ثمة درجات مختلفة للتكوين النظامي للسلوك بالنسبة لمختلف جوانب الحياة الإجتماعية داخل المجتمع (الزيات، ص.53)

إذن فالمؤسسة السياسية، هي **إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على إكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار**، ومستوى المؤسسات السياسية ومدى تمتعها بالاستقرار والثبات يبرز الفوارق الموجودة بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة، من حيث كذلك التأسيس والفاعلية وشخصنة هذه المؤسسات.

أما العملية السياسية فإنها لا تجري إلا من خلال منظمات وإجراءات سياسية، وبقدر ما تصبح هذه الإجراءات والمنظمات أنماطا من السلوك الدائم والمتواتر والمعترف به، تصير المؤسسات السياسية ثابتة وراسخة. ويختلف التكوين النظامي للبناء السياسي من مجتمع لأخر، من حيث مقوماته البنائية وقواعده التنظيمية فالإجراءات التي تصلح للمجتمع الزراعي لا يمكن أن يطبق ويصلح للنظام الصناعي.

ومثلما تختلف المؤسسات والإجراءات السياسية، هناك إختلاف أيضا في مدى ما تتمتع به من تأييد، وفي مستوى تكوينها النظامي أيضا، ومدى الإختلاف في مستوى التعبئة الإجتماعية ودرجة التكوين النظامي للمؤسسات، الشيء الذي يكشف عن أنماط عديدة ومتباينة من النظم السياسية، ويوضح كذلك مقدار تقدم أو تخلف هذه النظم، وهو مايبرزه هنتنغتون في توضيحه لأنماط النظام السياسي، وهي:

- نظم سياسية حديثة متطورة على درجة عالية من التعبئة والتكوين النظامي.
- نظم بدائية.
- نظم نامية تحويلية على مستوى عال من نسبيا من التكوين النظامي، ولكن على مستوى منخفض من التعبئة والمشاركة.
- نظم فاسدة على مستوى عال من المشاركة ومستوى منخفض من التكوين والتعبئة (الزيات، ص.60).

ويمكن أن نقيم مستوى التخلف من خلال تراجع أداء المؤسسات في الدولة من خلال:

أ- عدم وجود معايير المأسسة الدولاتية:

يرى **هنتنغتون** أن سبب **التخلف السياسي** في العديد من الدول هو عدم وجود معايير تابثة تضبط المؤسسات السياسية في الدولة، فمأسسة أي نظام سياسي يفترض إدراكه بواسطة التنظيمات والإجراءات التي تكونه، من أعلى مستوى من قابلية التكيف، والتعدد والإستقلالية، وبالتماسك. تمر إذا التنمية السياسية بإنجاح وتقوية كل واحد من هذه الخاصيات.

إن أي نظام مؤسسي يكون قابلا للتكيف منذ اللحظة التي يكون قادرا بالعمل على مواجهة التحول، والحفاظ والتجديد عبر مختلف الحقب التاريخية. ويجب أن تكون له القدرة بوجه خاص على إنجاز الوظائف غير تلك التي بررت إنشاؤها (بادي2013، ص.88).

وكذلك يرى هنتنغتون في نفس المجال انه لن يتمأسس أي نظام سياسي إلا إذا تميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل، أي بمعنى إذا لم يعتمد تسييره على فعل هيكل واحد فقط، على سبيل المثال ووفقه – أي هنتنغتون – أن النظام السياسي الأمريكي أكثر تطورا من النظام السياسي الفرنسي للجمهورية الرابعة، لأنه بدلا من أن يقوم على جهاز تشريعي وحيد، فإنه أي النظام السياسي الأمريكي استند إلى النشاط المنافس والمتوازن للرئيس، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب، والمحكمة العليا. ولنفس السبب، دستورا مختلطا، مستلهما من المثل الديمقراطية و الأرستوقراطية، على خلاف النظم التي أسست على دستور واحد من هذه المثل.

كما أن المأسسة تفترض استقلالية معينة للهياكل السياسية، اي استقلالية الدولة عن القوى الإجتماعية ةالإقتصادية، وتضمن أيضا استقلالية تامة للأحزاب السياسية عن الطبقات الإجتماعية المنتمية إليها، وتفترض الدولة في هذا الجانب بناء متطورا للنظام السياسي المستقل والمحايد، يتألف من شخصية محترفة تختار حصرا تستجيب للمصالح العامة والمطالب الشعبية.

أما المعيار الأخير، فيفترض أن التنظيمات والإجراءات السياسية لا تتماسك إلا إذا بلغت درجة معينة من التماسك، وتكوينها لموضوع يتفق مع الاطر العامة الموضوعة، مع إلتزام الشعب والطبقة السياسية على الضبط والإنتظام (بادي، ص.89).

ب- عدم وجود مضامين للتحول الديمقراطي:

تتمحور الية التحول الديمقراطي ومكافحة التخلف في كونها عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، وهي مفهوم حركي، فلا تعرف نقطة تنتهي عندها، بل هي تفترض حركية مستمرة من جانب النظام السياسي، وهي نسبية فقد تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، كما أنها عالمية، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات وكل الأنظمة السياسية بأشكالها المختلفة، هذه الخصائص التي تتصف بها التنمية السياسية تفرض علينا البحث في أهم شروط تحقيقها والتي يمكن إجمالها في:

– **فاعلية النظام السياسي**: لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الشرعية التي يقران بها هي علاقة أخذ وعطاء، الأول مجبر على التعامل مع الثاني وقبول مشاركته لأن شرعيته مستمدة من الأخير، والمحكوم مندفع للمشاركة بحكم قبوله واعترافه بسلطة الحاكم، فالشرعية السياسية إذن هي تلك المستمدة من رضا وحرية اختيار الشعب من حيث كونه مصدرا للسلطة والتشريع في نسق الحكم الصالح، وليست حاصل امتياز ما، سواء أكان عرفيا أو فئويا أو إيديولوجيا(عياد 2013، ص.102).

– **توفر منظومة قيمية جديدة**: تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات والنزاعات بين الحكام والمحكومين، بعيدا عن إستخدام العنف، وتوفر شروط التنافس غير التناحري بين الجانبين، فضلا عن تكريس قيم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر.

- **الثقافة السياسية المشاركة:** هي ثقافة النظم الديمقراطية المعاصرة. وتتميز بوضوح الاتجاهات نحو الهياكل والرموز والعمليات السياسية. إذ تكون لدى المواطن اتجاهات ادراكيه وعاطفية وتقييميه تجاه كل من النظام السياسي عموماً. والمدخل إليه والمخرج منه. كما يدرك أن له دوراً سياسياً إيجابياً. هذا مع ملاحظة أن مشاعره وأحكامه بخصوص هذا الدور قد تتأرجح بين القبول والرفض. (المنوفي 2008، ص.32)،إذ تكون الجماهير قادرة على التحكم في مصيرها، من خلال الضغط على السلطة السياسية بوسائل مختلفة: الاحتجاجات، المظاهرات، الاضرابات.... بمعنى أن الأولى تجعل من المجتمع طرفا متلقيا ومستسلما (فقدان إرادة التغيير)، أما الثانية فتجعل منه عنصرا فاعلا ديناميكيا ومؤثرا في الحياة السياسية، فكلما زاد الوعي السياسي والثقافي، كلما زادت فرص التغيير السياسي.
- **مجتمع مدني فعال وفعلي:** يرى كثير من المفكرين أن هناك علاقة عضوية بين المجتمع المدني والتنمية السياسية ومن ثمّ تحقيق التحول السياسي الديمقراطي، إذ أن فرص تغيير النظام السياسي الفاسد تتضاعف كلما كان هناك مجتمع مدني قوي ومتماسك، والعكس صحيح، فطالما هناك كيانات متضامنة –ولو نسبيا- فإن الأصوات الطالبة بالتغيير تصبح أمرا مسموعا (عياد، ص.102).

إن التحول الديمقراطي في أي دولة يحتاج إلى مضامين وإجراءات داخل نسق سياسي واجتماعي واحد، حتى لا تتولد سمات التخلف السياسي، إذن، فعملية الانتقال لابد لها من توليفة صحيحة وإرادة حقيقية لتكون وفق المنظومة القيمية التي تضمن تحقيق التنمية السياسية.

الخاتمة:

يشكل التخلف السياسي خللا فاضحا في التركيبة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع، بل هو تراجع كبير في المنظومة ككل، وذلك انطلاقا من أن العمل السياسي يعني رعاية مصالح الشعب، فالخلل هنا يصيب حتما هذه المصالح ويعطلها، إلا أن أسباب الظاهرة تبقى تتأرجح بين الأسباب الإقتصادية والسياسية، بينما يرى العديد من المفكرين أن البنى الإجتماعية والفكرية للدولة تستطيع أن تكون سببا أساسيا في تشكيل مظاهر التخلف السياسي في أي منطقة، لكن لا يوجد اتفاق مماثل على أسباب التخلف ونشأته وأسباب استمراره وطرق الخلاص منه، ومما لاشك فيه أن التوجهات الغربية تختلف تماما عن التحليلات الأخرى، التي ترجع دائما تفسيراتها لظاهرتي التخلف وتحقيق التنمية إلى بيئة هذه الدول، عكس المقاربات الغربية التي تركز على أن البديل هو النموذج الأوربي للتخلص من ظاهرة التخلف،

ومن هنا نحاول أن نقدم مجموعة النتائج التي خلصت إليها دراستنا هذه:

- ليس الإستبداد وحده ما يجمّد قدرات الناس كليا او جزئيا، من خلال الانفراد بالحكم وإقصاء الآخرين عن القرار السياسي أو السياسة العامة. فتركيبة الدولة والمنهج الذي تتخذه سببا اساسيا في تراجع الاداء.

- الممارسة المتخلفة في الأنظمة التي تظلل الديمقراطية، ينتج عنها ما هو أشدَ ضررا، أي اقامة الحواجز امام التقدم، والعمل على تعميم التبعية العمياء التي تولّد شخصنة السلطة، والتي تعيد الناس إلى زمن الديكتاتوريات السابقة.

- التخلف السياسي ظاهرة مركبة، تتكون من مجموعة سمات مشتركة تشكل بنية كلية تهدد النظام السياسي ككل، فهي تنطلق من إشكالية تحقيق الشرعية السياسية وسوء توزيع القيم المادية والمعنوية على المجتمع مما يولد عدة أزمات، وتراجع في بناء قيم العدالة والمساواة.

- التخلف ليس فقط وليد مرحلة معينة، فهو عبارة عن تراكمات عديدة في المجتمع تنتقل عبر كل الأنساق المختلفة في الدولة.

قائمة المراجع:

1 - الزيات، س ع ح. (2000)، **التنمية السياسية البنية والاهداف**. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، ج2.

2- القصبي، ع غ ر. (2006)، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**. القاهرة: ددن، الطبعة الثانية.

3 . القدومى، معين. (1985)، التخلف الشامل وهجرة الأدمغة العربية، عمان: دار النهضة للنشر.

4- أمين، س. (1978)، **التراكم على الصعيد العالمي . نقد نظرية التخلف**. بيروت: دار ابن خلدون..

5- بادي، ب ت. (2013)، غي هيرمت، **السياسة المقارنة**، (ترجمة عز الدين الخطيب). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 1.

6- بوحوش، ع. (1974)، **عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 2.

7 – حجازي، م. (1992)، **التخلف الاجتماعي، سيكولوجيا الانسان المقهور**. بيروت: معهد الانماء العربي، ط 6.

8- حرب، أ غ. (1987)، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت دار المعرفة.

10 - خليفة، أ و أ. (1983)، **الهوية والتراث**، بيروت: دار الكلمة، ط1.

11 –. دي تانسي، س. (2012)، **علم السياسة الأسس**، (تر: رشا جمال)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1.

12- شراب، ن ص. (1998)، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**،د د ن، د ب ن

13- عارف، م ن. (1994)، **نظريات التنمية السياسية**. القاهرة: دار القارئ العربي.

14 - عياد، س. (2013)، **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**، مجلة اكاديمية، العدد 1.

15 – غانم، س ع م. (1981)، **دراسة في التنمية السياسية**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

16- هنتنغتون، ص. (1993)، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبدة، لندن: دار السامي.

17- بن عمار، هـ. (2004)، اطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر.

18- باقرج، م. (2005)، **الإيديولوجيا والسلطة السياسية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1380،. متوفر على الموقع الالكتروني:

https://bit.ly/3nlAaVP

19 - قيراط م (2021)، الشبكات الإجتماعية والتعبئة السياسية، موجود على الموقع:

https://bit.ly/3nuXoZW

20- الشريف م (2021)، التخلف الاقتصادي،

https://bit.ly/38l9BvQ